في حوار مع رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين فرع البصرة:

أنشطة وإنجازات مهمة حققها الاتحاد فرع البصرة برغم قصر عمره

البصرة / موفد المدى

*لم تكن البصرة مدينة موارد زاخرة فحسب ، بل إنها تمتلك تجارب وخبرات متراكمة ذات طبيعة مؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للعراق بصورة عامة ، وللمحافظة بشكل خاص الأمر الذي جعلها محط اهتمام الخبراء والمتخصصين والمستثمرين ليس العراقيين فقط ، وإنما العرب والأجانب.

- استثمار مساحات الأرض غير المشغولة لإنشاء جمعيات تجارية وخدمية
- نكثف عملنا لإقامة مصرف استثماري وشركة تجارية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير احتياجات صغار الموظفين
- ما زلنا نتابع مسألة إنشاء مصفى نفطي في البصرة لتعزيز الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية

❖ولكن البصرة بالمقابل ظلت تتعرض للإهمال والتجاهل المقصودين من قبل الأنظمة المتعاقبة على مدى عقود عديدة، خاصة بعد مواجهتها اثار وانعكاسات الحروب المدمرة خلال السنوات ١٩٨٠ - ٢٠٠٣، مما أدى إلى تخريب بناها التحتية وتردي خدماتها إجمالاً، بما في ذلك عدم توفر مياه الشرب، وغياب مشاريع المجاري والصرف الصحي والكهرباء، ومعاناتها الشديدة من التلوث، أرضاً ومياهاً.

❖في حوار مع السيد توفيق جمعة العبادي رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين فرع البصرة، قدم لنا صورة واضحة عن الأوضاع في المحافظة، وطبيعة وحجم الأنشطة المتميزة التي نظمها فرع الاتحاد خلال الفترة المنصرمة، وما تنتظره من أعمال وفعاليات مستقبلية مخططة، حيث أكد قائلاً:

- إن الأعمال والإنجازات التي حققها فرع الاتحاد في البصرة تعتبر غاية في الأهمية وذات طبيعة متميزة إذا أدخلنا في الحساب عمر الاتحاد منذ انبثاقه قبل أشهر عدة وحتى الآن.

فهناك اتصالات مكثفة ودائمة مع السيد المحافظ بهدف إجراء التنسيقات المستمرة وصياغة برامج العمل مع الأجهزة والإدارات المختلفة في المحافظة، كما انشأنا غرفة عمليات مشتركة مع المنظمات والاتحادات الاقتصادية المهنية التخصصية، ومن بينها اتحاد المقاولين وغرفة تجارة البصرة من أجل تنسيق الجهود للنهوض بواقع المحافظة بما يتلاءم مع مكانتها الحضارية والتاريخية والاقتصادية.

وهناك لقاءات دورية نصف شهرية منتظمة نعقدها مع مجلس الإعمار في المحافظة من أجل تحديد المشاريع ذات الأولوية وتأشير سبل تنفيذها بكفاءة وفاعلية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أجرينا مسحاً لمساحات الأراضي غير المشغولة لتأمين استثمارها في إقامة مجمعات تجارية وسياحية وخدمية يجري التخطيط لها بهدف عرضها كفرص استثمارية على رجال الأعمال والمستثمرين العراقيين، وبوجه التحديد البصريين، في إطار النهوض بالمحافظة وتطويرها على نطاق واسع.

وبجهود فعالة من قبلنا انبثقت غرفة عمليات أخرى تجتمع بصفة دورية نصف شهرية للتنسيق مع الجانب البريطاني والشركات العاملة بمختلف جنسياتها في البصرة، إضافة إلى ممثلين عن اتحادنا واتحاد المقاولين وغرفة تجارة المحافظة، وذلك للإطلاع على مجريات الأمور في مجالات الإعمار وإعادة البناء والتنمية وتطوير المحافظة بصورة عامة.

ندوة موسعة ومشاريع متقدمة

❖ورداً على سؤالنا عن البرنامج العلمي لفرع الاتحاد في البصرة، خاصة على مستوى عقد الندوات الاقتصادية التخصصية، قال السيد العبادي:

-لقد كانت بداية انطلاقتنا واثقة في هذا المجال، حيث عقدنا ندوة علمية اقتصادية تخصصية موسعة، شارك فيها السيد المحافظ وجميع السادة المدراء العامين للموانئ ونفط الجنوب وناقلات النفط والنقل المائي، وجهات رسمية كثيرة، إضافة إلى ممثلي المنظمات المهنية، وعدد يتجاوز الـ(٣٠٠) من أعضاء اتحادنا والمستثمرين والتجار.

وقد ركزت الندوة على العديد من المحاور الأساسية، حيث استهلها السيد المحافظ بتقديم صورة موجزة عن طبيعة وحجم الاستثمار في محافظة البصرة، داعياً رجال الأعمال والمستثمرين الى أن يسهموا بدورهم في العمليات الإعمارية والبنائية والتنموية والتطويرية للمحافظة.

وقدم الاتحاد ورقة عمل مكثفة اشتملت على أفكار ومقترحات كثيرة، وفي مقدمتها التوجه لإنشاء مشروعين، الأول يتمثل في إقامة مصرف استثماري باسم رجال الأعمال في البصرة رأس ماله عشرة مليارات دينار ويهدف لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ستسهم بقسطها في إجراء نقلة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة واستقطاب الأيدي العاملة العاطلة وتخفيف ومعالجة مشكلة البطالة. أما المشروع الثاني، فيتجلى في تاسيس شركة تجارية هدفها دعم صغار الموظفين من خلال تجهيزهم بالسلع والبضائع المختلفة بالأجل والتقسيط المريح واستقطاع المبالغ من رواتبهم عبر التنسيق مع الدوائر الرسمية في المحافظة، إضافة إلى توفير المواد والبضائع للتجار في القطاع الخاص بأسعار تنافسية ونسبة أرباح بسيطة ومتهاودة للغاية.

وقد وجدنا ان هناك رغبة أكيدة لدى الأخوة المستثمرين ورجال الأعمال البصريين للمساهمة في هذين المشروعين والعمل من أجل الإسراع في إقامتها، علماً بأننا نرى فيها، خاصة بالنسبة للمصرف الاستثماري أنه يشكل رافداً مهماً للنهوض بالحركة الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة من خلال تقديم القروض الميسرة وبفوائد قليلة، ونحن نطمح لإقامة الكثير من المشاريع، ونأمل في أن يسهم الأخوة رجال الأعمال والمستثمرين معنا بشكل جاد وفاعل في بلورة الصيغ العملية لمثل هذه المشاريع التي تخدم البصرة وأهلها قبل كل شيء.

❖حسب علمنا أن هناك توجهات لإقامة مصفى نفطي في البصرة، فماذا عن هذا المشروع؟

- لقد تبلورت فكرة إقامة مصفى نفطي في البصرة ضمن إطار لقاءات أجريناها مع شركات استثمارية وصناعية عربية سعودية وإيطالية على اساس أن ندخل كمستثمرين مساهمين في المشروع، وقد حصلنا في حينه على موافقة مبدئية من وزارة النفط بهذا الشأن، إلا أنه بعد تقديمنا الطلب إلى مجلس محافظة البصرة لاستحصال الموافقات الأولية الأصولية لم يلق مشروع المصفى التجاوب من جانب مجلس الإعمار في المحافظة، ولهذا سنواصل متابعة هذا المشروع مع المحافظة من خلال الأخ نائب رئيس الاتحاد في البصرة السيد صبيح الهاشمي، ونأمل في أن نعيد التشاور مع الجهات التي طلبت منا المشاركة في إقامة المصفى ونتوصل إلى التوافق مع مجلس محافظة البصرة، وبذلك ستتم مساهمة الخبرات الوطنية العراقية الكفوءة والفعالة وندخل كشركاء بهذه المشروع.

التنسيق مع القطاع الخاص في دول الجوار

❖وقلنا للسيد توفيق العبادي، هل أن هناك أية توجهات تنسيقية مع القطاع الخاص في الدول المجاورة للبصرة، وهي السعودية والكويت وإيران، فقال موضحاً:

- أن اتحاد رجال الأعمال العراقيين فرع البصرة قام بإجراء اتصالات مستمرة مع القطاع الخاص ليس في دول الجوار فحسب، بل مع كل دول الخليج العربي والأردن ومصر وغيرها، وأعطينا الفرق التجارية والصناعية في تلك الدول صورة توضيحية عن أوضاعنا بصورة عامة، وطبيعة المشاريع المراد تنفيذها، وطلبنا تحديد مدى إمكانية مساهمة تلك المنظمات ورجال الأعمال والمستثمرين في المشاريع التي تحتاجها البصرة، وأقمنا علاقات مشتركة مع الجهات التي تمثل القطاع الخاص، وما زلنا في اتصال دائم مع الجميع، إلا أن الهاجس الأمني لدى هذه الجهات هو الذي يشكل عائقاً أمام الدخول في توجهات عملية ووضع المشاريع موضع التنفيذ، ذلك ان المستثمر يحتاج إلى استقرار أمني من أجل ان يوظف أمواله لإقامة مشاريع اقتصادية.

المناطق والأسواق الحرة

❖وتبرز في سياق توطيد العلاقات مع دول الجوار توجهات لإقامة أسواق ومناطق حرة. فماذا عنها؟

- إن هناك بالفعل توجهات لإقامة أسواق حرة من قبل دول الجوار في المناطق الحدودية، وهي حتى الآن لم تتخذ سبيلها للتنفيذ. أما من جانبنا، فقد كان النظام السابق يخطط لإقامة منطقة حرة في خور الزبير ولكن المشروع واجه صعوبات وعقبات قانونية وعملية كثيرة، وتتجه الجهود بعد سقوط النظام لإعطاء هذه المنطقة الحرة أبعادها التنفيذية وهي الآن في طور التوسيع وبناء المخازن والمرافق الخدمية الأخرى، فضلاً عن تبليط الشوارع لتكون المنطقة قائمة على اسس حديثة وتستقطب المستثمرين العراقيين والعرب والأجانب الذين يرغبون في توظيف أموالهم ضمن مشاريع ترتكز على الموارد التي تزفر بها البصرة، فهي مدينة موانئ ونفط وغاز وغير ذلك، وتبقى الأمور المتعلقة بالاستقرار الأمني والتشريعات الملائمة، ونأمل أن تكون الظروف مناسبة بعد الانتخابات، حيث تنبثق حكومة مركزية، ومجلس وطني وتشرع القوانين والنظم الجديدة التي تنسجم مع رغبات المستثمرين، وتضمن حقوق كلا الطرفين، الجانب العراقي والمستثمر في آن واحد.

وفد عراقي يبحث في واشنطن وسائل انعاش الاقتصاد

تعقد اللجنة الامريكية - العراقية المشتركة اجتماعها الثاني في واشنطن الاسبوع المقبل لبحث عدد من القضايا التي تتعلق بسبل انعاش الاقتصاد العراقي ولمتابعة ماتم تطبيقه من قرارات الاجتماع الاول الذى عقد فى أيلول الماضي.

ويتضمن جدول اعمال الاجتماع الثانى قضايا تتعلق باتفاقيات المساعدة الامريكية والدولية وبالسياسات المالية والنقدية العراقية وبتنسيق المعونة الفنية وبقطاعي النفط والزراعة وامكانية خلق فرص عمل جديدة على المدى القصير وسبل تحفيز المبادرات الفردية وتنويع مصادر الدخل. وقال مسوءول كبير في وزارة الخارجية خلال ايجاز صحفي ان مسؤولين رفيعى المستوى من الجانبين سيبحثون ايضا شطب ١٠٠ بالمائة من الديون العراقية المستحقة للولايات المتحدة.

وقال المسوءول الذي طلب عدم ذكر اسمه ان الاجتماعات المشتركة ستبحث الاتفاقيات المقترحة بين العراق واعضاء نادي باريس بشان ديون العراق وسبل التوصل الى اتفاقيات مشابهة مع الدائنين الاخرين فضلا عن اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى بين العراق والولايات المتحدة.

واضاف ان جدول اعمال تلك الاجتماعات الهامة يشمل ايضا وضع الميزانية العراقية والخطط المالية والنقدية التي تهدف الى تقليص الانفاق وزيادة الدخل ووسائل مواجهة الضغوط التضخمية.

وعلى الصعيد الزراعي تنوي اللجنة مناقشة طرق تحرير تعاملات ذلك القطاع لاسيما التشوهات التي لحقت بسوق المنتجات الزراعية من جراء تطبيق النظام السابق لتوزيع حصص الاغذية بالبطاقات.

واشار الى ان المباحثات ستتطرق ايضا الى خطوات تشجيع العمل على تطوير الاراضي وحقوق الملكية وطرق اصلاح وزارة الزراعة العراقية كي تتمكن من تحويل مهمتها من جهاز للتخطيط والتوزيع الى سلطة تنظيمية.

وقال ان الجانب الامريكي سيطلع الوفد العراقي على خطط الحكومة الامريكية لبناء القدرات بهدف تطوير التجارة في المنتجات الزراعية وما يمكن للحكومة العراقية ان تضعه من صادراتها على قائمة السلع المدرجة في الجداول التفضيلية العامة.

كما ستتناول الاجتماعات خطط الاصلاح التشريعي والتنظيمي لوزارة النفط العراقية وبرامج التدريب التي يمكن تقديمها للعاملين فيها.

وردا على سوءال لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عن تاثير العمليات الارهابية فى العراق على تنفيذ خطط إنعاش الاقتصاد هناك قال ان " فرصة النجاح في تطبيق هذه الخطط تتزايد كلما امكن التقليل من العمليات الإرهابية والهجمات على مشروعات اعادة التعمير وعلى منشآت قطاع النفط".

ومن المقرر ان يناقش وزير المالية الزائر الدكتور عادل عبد المهدى ومساعد وزير الخارجية الامريكية لشوءون الاقتصاد والزراعة والاعمال آلان لارسون نتائج الاجتماعات مع الصحفيين في لقاء مفتوح يوم الثلاثاء المقبل في نادي الصحافة الوطنية بواشنطن.

إعادة افتتاح مطار البصرة الدولي في تموز المقبل

أعلن الجيش الاميركي في بيان ان مطار البصرة الدولي سيعاد افتتاحه رسميا في تموز المقبل امام الرحلات الدولية.

وقال المهندس نولان سميث من الجيش الاميركي في بيانه ان مطار البصرة الدولي الذي لم يعمل نهائيا بسبب الحرب على العراق سيعاد افتتاحه رسميا في شهر تموز من العام المقبل امام الرحلات التجارية والمسافرين.

وأضاف انه تم تخصيص مبلغ ٩،٤ مليون دولار من اجل تحديث المطار.

وأوضح سميث أن كل شيء في المطار سينتقل الى مستوى عالمي قبل ان تحط اية رحلة تجارية على أرضه. ويقع المطار في مدينة البصرة (٥٥٠ كلم جنوب بغداد).

يشار إلى أن مطار البصرة الدولي تضرر جراء ١٣ عاما من العقوبات الاقتصادية (١٩٩٠-٢٠٠٣) وبالتالي التداعيات التي تلت انتهاء الحرب في الرابع من نيسان من العام الماضي.

وكان وزير النقل العراقي السابق بهنام زيا بولص قد أعلن في ٢٤ أيار الماضي انه يريد اعادة فتح مطار البصرة، جنوب البلاد، في الحال.

وقال لو كانت لي السلطة لاتخذت غدا قرارا بإعادة فتح مطار البصرة حيث الاوضاع (الامنية) جيدة.

وتتمتع مدن الجنوب العراقي بوضع امني افضل نسبيا مقارنة مع مدن بغداد والموصل والفلوجة والرمادي وبعقوبة.

وفي الثامن عشر من ايلول، قامت الخطوط الجوية العراقية باول رحلة دولية منذ ١٤ عاما من مطار بغداد الدولي إلى عمان لكن من دون ركاب.

والشركة الوحيدة العاملة حاليا في العراق هي الملكية الاردنية التي تقوم برحلات بين عمان وبغداد.

وقد توزع أسطول الشركة السابق منذ ١٩٩٠ بين عدة دول وخصوصا إلى الاردن وتونس وإيران.

وكان العراق قد وقع عقدا مع شركة ايرباص قبل حرب الخليج سنة ١٩٩١ لشراء عشر طائرات ودفع نسبة ١٠٪ من قيمة الصفقة، إي عشرة ملايين دولار، كدفعة اولى، كما اوضح بولص.

إلا ان الاتفاق لم ينفذ بسبب العقوبات الدولية التي فرضتها الامم المتحدة على بغداد.

وفي تشرين الثاني، بعث بولص رسالة الى ايرباص لمعاودة المفاوضات.

يذكر ان الظروف الامنية السائدة في العراق تدفع بشركات الطيران الدولية الى الابتعاد عن الاجواء العراقية.

العراق يسعى لتحجيم التعويضات البيئية لدول الجوار

طالب العراق مؤخراً بفرض قيود صارمة على مليارات الدولارات التي من المقرر دفعها لجيرانه عن أضرار بيئية نجمت عن غزوه لدولة الكويت في عام ١٩٩٠، وجاء في كلمة ممثل العراق أمام لجنة الأمم المتحدة للتعويضات دعوته بأن تخصص نسبة ١٪ من التمويل لمراقبة التعويضات والتأكد أنها أنفقت بشكل سليم في مشروعات بيئية.

وبحسب دبلوماسيين فإن مجلس محافظي لجنة الأمم المتحدة للتعويضات التابعة لمجلس الأمن الدولي يبحث في جلسة مغلقة مطالب بتعويضات عن أضرار بيئية قدرها ٢٣ مليار دولار تقدمت بها ٦ دول، متوقعين ألا يوافق المجلس سوى على جزء صغير من المبلغ الذي طالبت به كل من الكويت والسعودية وإيران والأردن وتركيا وسوريا، علماً بأن جيران العراق يسعون للحصول على تعويضات إجمالية قدرها ٨٧ مليار دولار .

ومن المستبعد اتخاذ قرار هذا الأسبوع بشأن الاقتراح الذي يعطي للعراق للمرة الأولى كلمة في كيفية إنفاق المخصصات المالية التي سيتم الحصول عليها من عائدات بيع النفط في قضايا التعويضات التي ستتم الموافقة عليها .

ومن المعروف أن ٥٪ من عائدات بيع النفط العراقي تذهب الى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ومقرها جنيف التي تعالج مطالب يبلغ اجماليها ٣٥٠ مليار دولار لأشخاص وشركات وحكومات، إلا أنه وحتى الآن لم يوافق مجلس محافظي اللجنة إلا على تعويضات قيمتها ٤٨,٩ مليار دولار دفع منها نحو ١٨,٨ مليار دولار.

غالاوي يحقق (نصراً) في قضية (التشهير)

برغم أن اسم جورج غالاوي ورد ضمن الوثائق التي نشرتها (المدى) حول كوبونات النفط التي تمثل رشاوى النظام السابق لإفساد مئات الشخصيات السياسية والإعلامية، عربياً وعالمياً، من خلال تطبيقات برنامج النفط مقابل الغذاء بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٣، فإن (المدى) انطلاقاً من هدفها الأساس البحث عن الحقيقة دون أية أغراض تستهدف هذه الشخصية أو تلك، تنشر هذه الموضوع المترجم عن صحيفة (الغادريان) البريطانية، وهي تواصل هذا النهج تأكيداً لاحترامها مبدأ "الرأي والرأي الآخر" باعتباره سبيلاً لحرية التعبير وشفافية الطرح والحوار.

بقلم ديفيد بالستر

حقق عضو البرلمان اليساري المعارض، جورج غالاوي، نصرا لا لبس فيه في قضية التشهير المقدمة ضده من قبل صحيفة الديلي تلغراف مع تعويض مقداره ١٥٠ ألف باون. وعند تسلمه قرار المحكمة العليا، وصف السيد جستس أيدي الإدعاءات المقدمة من صحيفة الديلي تلغراف حول الوثائق المثيرة للجدل التي تم العثور عليها عقب نهاية حرب العراق على أنها "مسرحية ومدعاة للشجب". وفي اتهام للسيد غالاوي على أنه تلقى دفعات سرية من نظام صدام حسين، فإن الصحيفة "تسرعت في الأحكام (التي أصدرتها)" بنشر هذه المعلومات وهو ما يستحق الإدانة.

وتواجه الصحيفة تكاليف قد تصل قيمتها إلى أكثر من ١,٢ مليون باون.

وفي قاعة المحكمة جلس السيد غالاوي أمام القاضي الذي قال: عضو البرلمان قد تعرض إلى تشويه بالغ الأثر للسمعة. وأضاف إلى أنه لم يحصل على فرصة عادلة أو معقولة للتعليق على الإدعاءات التي قالت أنه تسلم فيها سراً وعلى نحو شائن أموالاً من النظام العراقي لمصلحة شخصية.

ويواجه السيد غالاوي تحقيقاً آخر حول الإدعاءات من قبل السير فيليب ماور، عضو اللجنة الأخلاقية في البرلمان التي علقت مؤقتاً وإلى إشعار آخر جلسات السماع حول هذه القضية. وتقول المتحدثة باسم السير فليب بأنه لن يعطي أي تعليق حتى قراءة الحكم.

وقال السيد غالاوي "إن الوثائق أما مزورة أو تم التلاعب بها، إلا أنها وفي كل الأحوال ملفقة".

وعشية الثاني من كانون الأول، أعلن السيد غالاوي أنه سيكون مرشحاً عن الحزب المناوئ للحرب في الانتخابات العامة القادمة.

وخارج المحكمة، شن عضو البرلمان الذي طرد من حزب العمال العام المنصرم، خطاباً قوياً ضد صحيفة الديلي تلغراف. وخاطب السيد غالاوي الصحفيين قائلاً أن الصحيفة قد تسلمت "جلداً قضائياً". وقال أيضاً أن كل هؤلاء الأشخاص، وهم من النظام السابق للصحيفة - لورد بلاك وبربرا اميل وجارلس مور كانوا من أكثر الأشخاص الذين عزفوا على الأبواق عند اتخاذ القرار المشؤوم في الذهاب إلى الحرب ضد العراق.

"ولغرض المساعدة في قضيتهم قالوا كثيراً من الأمور التي اتضح كونها زائفة ومزورة تماماً إضافة إلى تداولها بشكل خاطئ لذا فالصحيفة مطالبة بتقديم توضيحات".

وأشار إلى أنه قد غامر بكل شيء لغرض مواصلة العمل، وأضاف "إنني سعيد ومتواضع إلى حد ما لاكتشف أن هنالك في الأقل مكاناً واحداً في النظام الإنكليزي لا يزال صحيحاً ومستقلاً وهذا المكان هو قاعة المحكمة".

وقال السيد غالاوي أن ممثلين من مؤسسة الأخوة باركلي الذين يملكون مجموعة التلغراف، قد اتصلوا به قبل إجراء المحاكمة في محاولة لعقد اتفاق. ويعتقد السيد غالاوي بأنهم آلان يتمنون لو أنهم كانوا قد وافقوا سلفاً على الاعتذار.

وقد وصفت صحيفة التلغراف الحكم على أنه "لطمة موجهة ضد مبدأ حرية التعبير في هذا البلد" وتخطط الصحيفة التي تستخدم دفاعاً كفئاً إلى استئناف الحكم. وقال نيل داربيشر، المحرر التنفيذي للصحيفة، "من الطبيعي أن نكون محبطين من هذا الحكم. وكما فهمنا من التصورات التي تعتقدها

هيئة المحكمة، فإنه إذا كان القانون الإنكليزي لا يقدم أية حماية حقيقية للصحف التي تنشر وثائق تثير أسئلة مهمة حول سلوك عضو برلماني، عندها تكون حرية التعبير مجرد وهم.

وكانت القضية الخاصة بالتشهير قد تركزت على أساس سلسلة من المقالات نشرت في نيسان ٢٠٠٣ والتي وصفها محامي السيد غالاوي بأنها "ممارسة خطرة للقضاء سياسياً على احد الرموز وعلى مستوى كبير".

واستندت الصحيفة في تقاريرها، التي تم تداولها بشكل واسع وعلى مدى يومين، إلى وثائق عثر عليها أحد صحفييها في مكاتب وزارة الخارجية العراقية، التي أصابتها الأضرار جراء تعرضها إلى قصف بصاروخ كروز.

وقال السيد جستس أيدي أن هذه التقارير تعني أن السيد غالاوي قد تسلم مبلغاً يصل إلى ٣٧٥٠٠٠ باون في السنة وهي عبارة عن مبالغ محولة من برنامج النفط مقابل الغذاء الذي كان يهدف إلى مساعدة الشعب العراقي إضافة إلى أنه استخدم حملته المناهضة للحصار المسماة - استغاثة مريم - لفائدته الشخصية.. وقالت الصحيفة أن ما فعله هو مساو للخيانة.

وكان القاضي قد رفض النظر في الدعوة المقدمة من صحيفة التلغراف على اساس أن التقارير لا تتعدى كونها أكثر من "تقارير محايدة" واتهمها بإنها "غير مؤكدة تماماً" إضافة إلى كونها وهماً. وقال ايضاً "إن طبيعة ومحتوى وطابع إثباتهم لا يمكن أن توصف بها الحال". وقال على الرغم من إجراء مقابلة مع السيد غالاوي بواسطة الهاتف، إلا أنه لم يعط الفرصة لقراءة الوثائق العراقية سلفاً، بل حتى لم تقرأ له. ولم يخبر بشيء حول الإدعاءات التي أشارت إلى إنه كان قد تلقى عمولات. وخلال تداول القضية، قال السيد غالاوي أن هذه الإدعاءات عبارة عن "جراح عميقة في كياني السياسي".

وقال القاضي واصفاً السيد غالاوي بأنه "شخصية سياسية صلبة استخدم لتوجيه الانتقاد بشدة" واستطرد قائلاً "لا يمكن القول بأنه من غير المحتمل أنه يعاني الأسى أو من جراح في مشاعره عندما مست هذه الإدعاءات صميم كرامته وسمعته السياسية.

وقال "إن الإدعاءات بالخيانة لم تكن من نوع الانتقادات اللاذعة التي قد يتوقعها شخص ما خلال مناظرات سياسية يومية".

ترجمة: سامي عبد الله
عن صحيفة الغارديان